دور الإعفاءات الجبائية في تحفيز وترقية القطاعات الاقتصادية بالجزائر

–دراسة إحصائية وقياسية للفترة الممتدة بين 2001 و 2021 باستخدام ARDL–

The role of tax exemptions in stimulating and promoting economic sectors in Algeria-A statistical and econometric study for the period extending between 2001 and 2021 using ARDL-

د.لجناف عبد الرزاق[1]
جامعة الجزائر -03- الجزائر
abderrezak.ladjenef69@outlook.com

ط.د يعقوب سلمى
جامعة الجزائر -03- الجزائر
Neigeb605@gmail.com

تاريخ الارسال: 2024/03/28 تاريخ القبول: 2024/07/12 تاريخ النشر: 2024/11/11

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور التحفيزات الجبائية في زيادة حجم الاستثمارات الاقتصادية لمختلف القطاعات من خلال الإعفاءات والتخفيزات الجبائية طبقا للقوانين الاستثمار المطبقة في الجزائر منذ 1993 إلى يومنا هذا، وذلك من خلال إنشاء أجهزة مختلفة داعمة للاستثمار وموجهة نحو مشاريع استثمارية وذلك من أجل، خلق مناصب شغل، فوائض قيمة جديدة، ثم توسيع الأوعية الجبائية لزيادة موارد الدولة.

خلصت الدراسة إلى أن سياسة التحفيزات الجبائية[1] في الجزائر غير كافية من أجل تحقيق الأهداف سالفة الذكر. لأن المناخ الاستثماري في الجزائر غير ملائم لذلك، اعتمادا على طرق الاقتصاد القياسي.

الكلمات المفتاحية: *التحفيزات الجبائية، الإعفاءات الجبائية، الاستثمار، الشغل، الضرائب الرسوم.*

Abstract:

This study aims to know the role of fiscal incentives in increasing the volume of economic investments for various sectors through tax exemptions and incentives in accordance with the investment laws applied in Algeria since 1993 to the present day, through the establishment of various investment-supportive agencies directed towards investment projects in order to create positions Employment, new value surpluses, and then expanding the tax bases to increase the state's resources.

The study concluded that the fiscal incentives policy in Algeria is insufficient in order to achieve the aforementioned goals. Because the investment climate in Algeria is not suitable for that, depending on econometric methods.

Key words: *tax incentives, tax exemptions, investment, work, taxes fees.*

مقدمة:

تعتبر التحفيزات الجبائية عاملا من عوامل المنافسة الضريبية[2] التي قد تستخدمها الدولة من أجل جلب الاستثمارات سواء الداخلية أو الخارجية ضمن قطاعات اقتصادية جد محددة حسب برامج التنمية التي تضعها الدولة من أجل امتصاص البطالة وزيادة القيمة المضافة للثروة الحقيقية للمجتمع، منها عملية الإنتاج.

*1 – **المؤلف المرسل:** لجناف عبد الرزاق ، abderrezak.ladjenef69@outlook.com*

وفي هذا الميدان فإن الجزائر وضعت نظاما ضريبيا[3] فعالا الهدف منه منح امتيازات الجبائية، لترقية وتشجيع الاستثمار من خلال الاعفاءات الجبائية، بواسطة وضع قوانين الاستثمار بعد الاصلاح الجبائي[4] منذ سنة 1992، في مقدمتها المرسوم القانوني رقم: 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 و المتعلق بترقية الاستثمار[5] الذي يعد الحجر الأساسي لتشجيع الاستثمار المحلي أو الخارجي، ضمن آليات خاصة و مناطق محددة مع الأخذ بعين الاعتبار إنشاء مناطق حرة، ثم عدل هذا المرسوم عن طريق مرسوم آخر تحت رقم: 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 و يتضمن قانون تطوير الاستثمار و المعدل و المتمم بالأمر التنفيذي رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15، و الذي وسع مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات اقتناء الاستثمارات من خلال منح إعفاءات جبائية في مرحلة الإنجاز، و في سنة 2016 أجرت تعديلا تشريعيا حول حرية و تشجيع الاستثمار من أجل التنمية الاقتصادية بواسطة اصدار قانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، مع إنشاء أجهزة خاصة، التي تمنح الإعفاءات الجبائية، و هي: الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار (ANDI) سنة 2001، الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ) سنة 1996، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) سنة 2014 و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) سنة 2004 [6].

1-مشكلة البحث: من خلال مما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما مدى تأثير الإعفاءات الجبائية في تطوير وترقية القطاعات الاقتصادية بالجزائر؟

2-الأسئلة الفرعية: على ضوء الإشكالية الرئيسية سوف نطرح الأسئلة التالية:

- ما هي أشكال وأساليب الإعفاءات الجبائية؟ وما ماثيرها على السياسة الضريبية في الجزائر؟
- ما هو الدور الذي تلعبه الإعفاءات أو التحفيزات الجبائية الممنوحة للمكلفين بالضريبة على مسار الاستثمارات الاقتصادية في الجزائر؟
- ما هي نتائج المشاريع الاقتصادية المستفادة من الإعفاءات الجبائية؟

3-فرضيات الدراسة:

- تلعب الإعفاءات الجبائية الممنوحة للمكلفين بالضريبة في إطار النظام الخاص دور هام في تشجيع وتحديد مسار الاستثمارات من أجل زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر.
- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الإعفاءات الجبائية وحجم المشاريع الاستثمارية المنجزة من جهة و من جهة أخرى، خلق مناصب شغل جديدة.
- كثرة الإعفاءات الجبائية، كما ونوعا، يؤدي إلى عجز في الميزانية العامة للدولة.

4-أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الأهمية التي تكتسبها سياسة الإعفاءات الجبائية المعتمدة في الجزائر كوسيلة رئيسية لتوجيه و تشجيع الاستثمارات من خلال وضع أنظمة خاصة جبائية، من أجل رفع و تنمية الإنتاج القومي الإجمالي، ثم توفير فرص العمل، و من شان هذه الدراسة أن تبحث عن متغيرات أخرى محتملة في ترقية القطاعات الاقتصادية كبدائل للتحفيزات الجبائية.

5-الدراسات السابقة:

أ-شعباني لطفي- دور التحفيز الجبائي والإدخال البورصي في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011 - أطروحة دكتوراه تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، اهتم الباحث في دراسته على دور التحفيزات الجبائية في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة (2005-2011) وهي فترة زمنية

قديمة، كما أنه لم يتطرق إلى تقييم تكلفة التحفيزات الجبائية الممنوحة ولم يدرج تطور عدد المشاريع الاستثمارية عند تقييمه لحصيلة أجهزة دعم الاستثمار.

ب- رمضاني لعلا- أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية-حالة الجزائر - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التخطيط الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002، عالج الباحث دراسته خلال الفترة (1991-2000) وهي فترة زمنية قديمة مقتصر على تقييم تطور عدد المشاريع الاستثمارية في إطار جهاز (ANDI) فقط ولم يتطرق إلى تقييم تكلفة التحفيزات الجبائية.

ج- لعمش رجاء أمينة - التحفيزات الجبائية في ميدان الاستثمار - رسالة ماجستير في القانون ،تخصص قانون الأعمال كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2008-2009 ، عالج الباحث موضوعه من الناحية القانونية فقط حيث : تطرق إلى التحفيزات والضمانات الجبائية الممنوحة للمستثمرين بموجب قوانين الاستثمار والاتفاقيات الداخلية والدولية كما قام بشرح شروط وإجراءات الاستفادة من الامتيازات الجبائية والأجهزة المكلفة بمنحها ومتابعتها التي جاء بها قانون الاستثمار المتمثلة في المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وقد تم التوصل أن من بين الموارد التي فكرت الدولة في تطويرها هي الجباية والتي أصبحت المورد الأساسي لخزينة الدولة باستعمال التحفيزات الجبائية لتشجيع القطاعات والنشاطات الاقتصادية إلا أن هناك بعض القطاعات مازالت مهمشة وتخلو من المبادرات الفردية والجماعية بسبب أنها نشاطات مقننة بقوانين خاصة وعلى المشرع الجزائري ايجاد الحلول المناسبة لتشجيع المستثمرين على الاتجاه نحو ميدان السياحة مثلا .

د- راه برابح محمد- دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014) - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية- تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.

ركز الباحث في دراسته على التحفيزات الجبائية الممنوحة للاستثمار الأجنبي دون غيره حيث:

تطرق الباحث في بداية دراسته إلى مفاهيم حول دور السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إلقاء الضوء على بعض المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ومستلزماتها ومعوقاتها، كما تناول أثر السياسة الضريبية على الاستثمار الأجنبي وذلك من خلال عرض لأهداف ومبادئ السياسة الضريبية والدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي، وعالج كذلك دور السياسة الضريبية في تحفيز وتشجيع الاستثمارات سواء كانت المحلية أو الأجنبية من خلال عرض الأثار الايجابية السلبية للسياسة الضريبية ،كما تناول مختلف التشريعات الضريبية وقوانين الاستثمار من سنة 1990 إلى غاية 2014 وذلك من خلال التطرق إلى الإعفاءات والتحفيزات الجبائية الخاصة بالاستثمار الأجنبي وتقييم دور السياسة الضريبية الجزائرية ومدى مساهمتها في جذب الاستثمار الأجنبي وخلص الباحث في بحثه إلى أن السياسة الضريبية أثار ايجابية على الاستثمار الأجنبي فقد تكون كعامل جذب الاستثمارات الأجنبية، كما قد تكون لها أثار سلبية والتي تعد من المعوقات التي تعوق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول كالازدواج الضريبي والتميز الضريبي.

6-منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة طرق البحث الاستكشافية و التجريبية لدراسة القضايا العلمية في تحديد مفاهيم أساسية حول الإعفاءات و الامتيازات الجبائية، مع تحليل سياسة التحفيزات الجبائية المطبقة في الجزائر، هذا في جانبها النظري، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فحاولنا أن نستخدم نموذجا قياسيا لتحديد العلاقة الاقتصادية بين الإعفاءات الجبائية و الاستثمارات المنجزة في الجزائر.

المحور الأول: أساسيات مفاهمية حول الإعفاءات الجبائية:

أولا: تعريف الإعفاءات الجبائية:

تعرف التحفيزات الجبائية على أنها مزايا ضريبية[7] من قبل الدولة (المشرع الجبائي) لفائدة المستثمرين سوآءا كانوا في الداخل أو في الخارج من أجل جلب الأموال للاستثمار نحو داخل الوطن ضمن مناطق مختلفة.

يمكن أن تأخذ التحفيزات الجبائية عدة أشكال منها اعفاءات مؤقتة ومنها تخفيض في معدلات الضرائب. أو القاعدة الضريبية أو التزامات جبائية والتي تمنح للمستفيد بشرط تقييده بعدة شروط او مساعدات مالية غير مباشرة تمنح لبعض الأعوان الاقتصاديين الذين يلتزمون ببعض المعايير والشروط المحددة من طرف المشرع.

إذا فهو إجراء غير إجباري لسياسة اقتصادية تستهدف جلب الأعوان الاقتصاديين نحو الاستثمار في مجالات مختلفة.

ثانيا: خصائص وأهداف الإعفاءات الجبائية

مما سبق يمكن استخلاص خصائص الإعفاءات الجبائية كما يلي:

أ. هو إجراء اختياري.

ب.هو إجراء هادف: تحقيق النمو الاقتصادي.

ج. هو اجراء له مقاييس: طبيعة النشاط، مكان النشاط والإطار القانوني.

د. وجود الثنائية (فائدة – مقابل).

هـ. الوسيلة: هي وسيلة التي تستخدمها الدولة لتشجيع الاستثمار.

من أهداف الإعفاءات الجبائية هي:

- أهداف اقتصادية: تتمثل في تنمية الاستثمار[8]، ليتسع الوعاء الضريبي عن طريق زيادة عدد المكلفين بالضريبة ليتم ارتفاع حصيلة الضرائب و بالتالي ارتفاع إيرادات الخزينة العامة.
- أهداف اجتماعية: و تتمثل في خلق مناصب الشغل[9]، و تحقيق التوازن الجهوي من خلال التحفيزات الجبائية. علما أن التحفيزات الجبائية بأخذ عدة أشكال مثل الإعفاءات الجبائية أو تخفيضات جبائية.

ثالثا: علاقة الإعفاءات الجبائية بالاستثمار في القطاعات الاقتصادية

إن علاقة الإعفاءات الجبائية بالاستثمار هي علاقة طردية و إيجابية في مجال الاقتصادي ذو ركيزة أساسية للدولة، و هي تعد وسيلة من الوسائل المفضلة في السياسات الاقتصادية و المالية لأي دولة[10]، إلا أنه أحيانا تنشأ بعض المشاكل و التي تؤثر من فعالية الإعفاءات الجبائية من أهمها الغش و التهرب الجبائي، حيث تتكبد الخزينة العمومية خسائر كبيرة، من بين أشكال و أنواع التهرب الضريبي باستخدام الإعفاءات الجبائية هي: التهرب الضريبي الناجم عن الاستفادة من ترحيل خسائر السنوات السابقة، التهرب الضريبي الدولي باستخدام التحفيزات الجبائية، أو عن طريق الجهات الضريبية، التهرب الضريبي[11] الدولي بإستخدام أسعار التحويل (les prix de transfert)، التهرب الضريبي قبل و عند توزيع الأرباح.

- **شروط نجاح سياسة الإعفاءات الجبائية في تشجيع الاستثمار**

و هي:[12]

– يجب أن ينصرف تطبيق الامتيازات الجبائية إلى النشاط ذات الأهمية الرئيسية تبعا لسياسة الدولة.

– يجب تقييم مردودية الحوافز الجبائية الممنوحة في إطار سياسة التحريض الجبائي.

– يجب أن تعمل سياسة الحوافز الجبائية على توجيه الاستثمار المباشر نحو المشروعات و الأنشطة الإنتاجية و خاصة المشروعات التصديرية.

– توسيع في القاعدة الضريبية بدل من توسيع العبء الضريبي ليكون في المستقبل القريب التخفيض التدريجي في منح الحوافز الضريبية.

هذه الشروط يجب اتباعها، لأن التوسع في منح الإعفاءات الضريبية[13] لا يعتبر دليلا على نجاح سياسة التحفيزات الجبائية بل يجب التنسيق بين التحفيزات الجبائية و باقي العوامل الأخرى المحددة لمناخ الاستثمار و التي تؤثر على قراره و بالتالي ضرورة صياغة منظومة متكاملة تنقسم بالمرونة وفق معايير و ضوابط معينة حتى لا تؤدي إلى آثار سلبية و يكون متجه نحو مشروعات استثمارية[14] منتجة من جهة و من جهة أخرى ضرورة تقييم التكلفة الجبائية من إعفاءات و تخفيضات مع الحصيلة الجبائية الوطنية.[15]

المحور الثاني: المتغييرات الأساسية للتحفيزات الجبائية المطبقة في الجزائر

منحت الجزائر العديد من الإعفاءات و التخفيضات الجبائية المنصوص عليها في القوانين الضريبية و التي عدلت عدة مرات للتوافق مع أهداف السياسة الجبائية[16] و النتائج المراد الوصول إليها، و خاصة تلك المنصوص عليها في قوانين الاستثمار محل الدراسة[17]، و نخص بالذكر المرسوم التشريعي 93-12 و المتعلق بترقية الاستثمار، الأمر 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 و المتعلق بتطوير الاستثمار، و قانون رقم 16-06 المؤرخ في 2016/08/03 و المتعلق كذلك بترقية الاستثمار.

لقد تم إنشاء أجهزة خاصة ذات صلاحيات واسعة من أجل دعم و توجيه الاستثمار نحو المؤسسات الاقتصادية و المتمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) و الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر (ANGEM).[18]

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمساعدة المستثمرين المحليين أو الأجانب على إنجاز مشاريعهم الموجودة بالجزائر و تضع تحت أيديهم كل المعلومات الخاصة بطبيعة المحيط الاقتصادي الوطني و الدولي، كما تساهم في خلق و تطوير فضاءات و أشكال جديدة للاستثمار في السوق الوطنية و خاصة في المناطق التي تستدعي التنمية، حيث تنشط هذه الوكالة في إطار أحكام المادة 08 من القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار فإنه تستفيد المؤسسات بالاستثمارات المسجلة طبقا لأحكام المادة 04 من هذا القانون و بمنح لها مزايا في مرحلة الإنجاز و مزايا أخرى في مرحلة الاستغلال.

ثانيا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)[19]

هذا النوع من الاستثمار موجه للمؤسسات المصغرة الجديدة، باستثناء قطاع التجارة بحيث يتطلب بعض من شروط التأهيل نوردها فيما يلي:

– أن يكون المستثمر بطالاً و يتراوح عمره من 19 إلى 35 سنة و 40 سنة للمسير.

– أن يكون متوفر على مؤهلات شريطة أن يتابع تكوين قبل بداية الإنجاز.

– أن يقدم مساهمة مالية شخصية دون شغل منصب ذات أجرة، زيادة على تسجيله ضمن قوائم الشغل للوكالة.

أما فيما يتعلق بصيغ التمويل المفتوحة فكلفة الاستثمار يجب أن لا تتجاوز 10 ملايين دج، بحيث هناك صيغتين للتمويل الثلاثي و المزدوج.

1-التمويل الثلاثي:

هناك مستويين، المستوى الأول كلفة الاستثمار تصل من 5000.000 دج و المساهمة تكون بـ 1 بصفة شخصية، و القروض بدون فوائد بـ 29%، أما القرض البنكي فيكون بحصة 70%، أما المستوى الثاني تتراوح كلفة الاستثمار من 5000.000 دج إلى 10.000.00 دج، فتكون المساهمة الشخصية بـ 2% و القروض بدون فوائد بـ 28 % أما القرض البنكي بـ 7%.

2- التمويل الثنائي:

في هذه الحالة إذا كانت كلفة الاستثمار تصل إلى 5000.000 دج، فالمساهمة الشخصية تكون بـ71%، أما القروض بدون فوائد ب 29%، بينما إذا تراوح كلفة الاستثمار من 5000.000 دج إلى 10.000.00 دج، فتكون المساهمة الشخصية بـ 72% و القروض بدون فوائد ب28%.

ثالثا: الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة (CNAC)

هذه الآلية الهدف منها التأمين عن البطالة، بحيث تضمن منحة شهرية وتوفر الحماية الاجتماعية الطبية، زيادة على خلق عمل مستقر، أما عن شروط التأهيل نوردها فيما يلي:

- أن يكون المستفيد عمره بين 30 و 50 سنة حاملاً للجنسية الجزائرية.
- أن يكون لا يشغل أي منصب عمل، شريطة أن يكون مسجل لدى الوكالة الوطنية للشغل.
- أن يتمتع بالتأهيل والقدرة على التمويل الأولي و عدم الاستفادة من امتيازات سابقة.
- الاستفادة من قرض واحد فقط، و تمويل إلا المشاريع الإنتاجية.
- الصيغة التمويلية هي الثلاثية (المساهمة الثلاثية –كناك – بنك).
- يغطي التمويل في جزئه الأكبر اقتناء التجهيزات الجديدة، كما أن اختيار النشاط يتوقف على تثمين تجربة الشاب و فرص الاستثمار المتوفرة.

رابعا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

إن هذا الجهاز موجه إلى الفئات من المواطنين الذين لا يمكنهم الاستفادة من القرض، في إطار المؤسسات المصغرة و ذلك بسبب شرط السن أو التأهيل أو بسبب القدرة المالية الشخصية، وهو في حدود مبلغ (1000.000دج)، هذه الصيغة موجهة إلى الأشخاص التاليين:

- البطالين المسجلين في صندوق CNAC، زيادة على المرأة التي ترغب في العمل ببيتها.
- الأشخاص الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي، بالإضافة إلى حاملي الشهادات التكوين المهني، الحرفيين، ناهيك عن المواطنين القاطنين بالقرى و البوادي.

فيما يتعلق بشروط التأهيل فتتلخص في المعايير التالية:

- بلوغ سن 18 فما فوق، شريطة عدم امتلاك أي دخل و إثبات مقر السكن.
- امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية و عدم الاستفادة من مساعدات أخرى.
- القدرة على دفع مساهمة شخصية، و الاشتراك في صندوق الضمان (ANGEM) في حالة طلب قرض بنكي، زيادة على الالتزام بتمديد المستحقات في الآجال المحددة.

خامسا: الامتيازات التي جاء بها قانون الاستثمار (06–08) الصادر في (2006/07/15)

1– خلال مرحلة الانجاز:

تستفيد المؤسسة من ما يلي :

– الإعفاء من الحقوق الجمركية للسلع المستوردة التي تدخل في حقل الاستثمار ومن كذلك لمنتوجات المحلية.

– الإعفاء من حقوق التسجيل عند نقل الملكية للعقارات الخاصة بالاستثمار.

2– خلال مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء لمدة 03 سنوات من (TAP–IBS).

سادسا: امتيازات جبائية المنصوص عليها في القانون رقم (14–10 المؤرخ في 2014/12/30) المتعلقة بقانون المالية سنة 2015

جاء في قانون المالية لسنة 2015 بعدة امتيازات جبائية إضافية لتطوير الاستثمار في القطاع الصناعي لاسيما خلال المواد (73 إلى 80) و ذلك كما يلي:

– تعفى لمدة 05 سنوات فوائض القيمة الناجمة عن التنازل للأوراق المالية المسعرة في البورصة من (IBS-IRG) وكذلك من حقوق التسجيل، بالإضافة إلى أن كل المشاريع المدرجة ضمن قانون الاستثمار، تستفيد من إعفاء فيما يخص (حقوق الجمارك –الإعفاء من TVA عند الشراء –حقوق التسجيل وحقوق أملاك الدولة).

– تعفى المؤسسات التي تحدث 100 منصب شغل من (TAP–IBS) لمدة 03 سنوات و تمدد إلى 05 سنوات عندما يتم خلق أكثر من 100 منصب شغل، لا يطبق هذا الشرط على الاستثمارات المندرجة ضمن صندوق الجنوب و الهضاب العليا.

– المشاريع الاستراتيجية تعفى من (IBS TAP) خلال 05 سنوات حتى و إن لم تحدث أي منصب شغل.

– كل المؤسسات التي تنشط ضمن أحد الفروع التالية تستفيد من (إعفاء في IRG-IBS-TAP) لمدة 05 سنوات، مع منح تخفيض قدره 3% من فوائد القروض.

للإشارة القطاعات المعنية هي قطاع (الحديد –الكهرباء –ميكانيك سيارات –الصيدلانية –الطائرات وصناعة السفن –التكنولوجيا – صناعة الأغذية –النسيج الجلود و الخشب).

– المشاريع المدرجة ضمن إطار البحث و التطوير الصناعي تستفيد من إعفاء من TVA وحقوق الجمارك، و كذلك من فوائد البنوك.

المحور الثالث: قياس و تحليل أثر الإعفاءات الجبائية على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الجزائرية للفترة (2001–2021)[20]

يلخص هذا المحور جل الدراسة النظرية السابقة، من خلال دراسة قياسية لأثر الإعفاءات الجبائية على الاستثمارات في الجزائر كمتغيرات مستقلة خلال الفترة الممتدة بين 2001 إلى 2021.

أولا: عرض احصائي للإعفاءات الجبائية الممنوحة من طرف أجهزة الدولة

الجدول التالي يظهر تطور تكلفة الإعفاءات الجبائية الممنوحة للمشاريع الاستثمارية في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و ذلك خلال الفترة 2001-2021.

جدول رقم 01: تطور تكلفة الإعفاءات الجبائية في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الفترة (2001 – 2021)

الوحدة : مليون دج

السنوات	TVA	IBS	VF	TAP	TF	ERGS	المجموع
2001	27 052	7 166	2.305	5 998	17	16	42 554
2002	19 979	3 953	764	6 768	9	4	31 295
2003	31 726	5 799	1 634	17 285	6	1	56 451
2004	32 299	3 304	364	4 507	8	3	40 485
2005	27 497	12 053	178	4 662	5	6	44 401
2006	31 501	5 006	38	2 786	5	0	39 336
2007	25 491	1 427	-	4 002	2	0	30 922
2008	66 326	6 387	-	3 562	1	7	76 283
2009	53 868	678	-	791	27	0	55 364
2010	58 936	13 159	-	1 087	1	0	73 183
2011	49 144	3 313	-	3 805	1	0	56 263
2012	86 243	1 519	-	2 131	0	0	89 893
2013	39 734	2 597	-	2 256	1	0	44 588
2014	54 215	6 121	-	3 146	0	1	63 483
2015	71 566	5 675	-	3 203	2	2	80 448
2016	58 057	3 493	-	2 943	29	0	64 522
2017	60 175	4 575	-	3 105	30	2	75 303
2018	65 223	5 657	-	3 507	35	1	80 557
2019	75 557	6 757	-	4 001	75	0	81 203
2020	76525	7899	-	4889	78	3	87990
2021	87552	8995	-	4988	83	1	88555

***المصدر**: إحصائيات متحصل عليها من طرف وزارة المالية و المديرية العامة للضرائب.*

حيث تظهر إحصائيات الجدول 02 و المتمثل في تكلفة التحفيزات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة لدعم تشغيل الشباب وفق المشاريع الاستثمارية، خسائر إيرادات ضريبية هامة خلال نفس الفترة:

جدول رقم 02: تطور تكلفة الإعفاءات الجبائية في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة (2001–2021)

الوحدة: مليون دج

السنوات	TVA	IBS	VF	TAP	TF	ERGS	المجموع
2001	2 231	71	60	251	12	1	2 626
2002	2 207	137	39	197	2	1	2 583
2003	7 880	124	152	4 635	2	2	12 795
2004	2 539	120	39	247	3	1	2 949
2005	5 026	105	15	164	4	2	5 316
2006	4 559	111	5	160	1	1	4 837
2007	7 764	453	0	419	6	1	8 643
2008	6 666	318	0	416	1	5	7 406
2009	11 451	164	0	367	10	0	11 992
2010	20 006	222	0	258	1	1	20 488
2011	30 505	309	0	351	1	0	31 166
2012	47 502	353	0	734	1	6	48 596
2013	41 737	364	0	482	3	1	42 587
2014	33 950	593	0	501	0	0	35 044
2015	21 109	383	0	381	1	0	21 874
2016	5 100	605	0	432	0	0	6 137
2017	5 375	655	0	503	0	0	7 075
2018	6 933	701	0	601	0	0	8 111
2019	7 100	703	0	603	0	0	8 322
2020	7899	850	0	689	0	0	8995
2021	8995	854	0	703	0	0	9003

***المصدر**: إحصائيات متحصل عليها من طرف وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب و مديرية العمليات الجبائية.*

سنحاول عرض إحصائي لتكلفة التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ابتداءا من سنة 2011 و ذلك لعدم إحصاء تكلفة التحفيزات الجبائية قبل سنة2011من الهيئات المختصة بذلك.

جدول رقم 03: تطور تكلفة الإعفاءات الجبائية في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة خلال الفترة (2011-2021)

الوحدة: مليون دج

السنوات	TVA	IBS	TAP	المجموع
2011	1 232	1	3	1 236
2012	1 563	1	25	1 589
2013	6 229	8	58	6 295
2014	6 394	25	64	6 483
2015	4 232	28	62	4 322
2016	1 617	68	52	1 737
2017	1 735	75	63	1 803
2018	2 505	78	68	1 995
2019	3 506	80	75	2 600
2020	4582	87	85	2875
2021	48562	91	95	2987

***المصدر**: إحصائيات متحصل عليها من طرف وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب و مديرية العمليات الجبائية.*

عرفت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منح مجموعة من التحفيزات الجبائية للمشاريع الاستثمارية المنشأة في إطارها وذلك منذ نشأتها سنة 2004، إلا أنه لم يكن هناك تقدير لتكلفة التحفيزات الجبائية في تلك الفترة إلا بعد سنة 2012 أين بدأ العمل على إحصاء جميع التحفيزات الجبائية التي منحت للمشاريع الاستثمارية المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ولهذا سنحاول التطرق إلى دراسة تطور تكلفة التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة خلال الفترة (2013-2021) .

جدول رقم 04: تطور تكلفة الإعفاءات الجبائية في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الفترة (2013-2021)

الوحدة: مليون دج

السنوات	TVA	IBS	TAP	المجموع
2013	368	2	8	379
2014	950	2	10	962
2015	880	4	23	907
2016	244	20	10	274
2017	355	25	12	389
2018	405	30	15	405
2019	485	33	17	557
2020	498	35	19	552
2021	502	41	21	564

***المصدر**: إحصائيات متحصل عليها من طرف وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية والتحصيل.*

إن سياسة التحفيزات الجبائية عادة تشجيع الاستثمار وتوجيهه نحو القطاعات خارج المحروقات ومن ثم خلق قيمة مضافة وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات وسنحاول من خلال دراستنا هذه دراسة تطور تكلفة التحفيزات الجبائية بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، وذلك في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

جدول رقم 05: تطور تكلفة التحفيزات الجبائية والناتج المحلي خارج المحروقات للفترة (2001–2021)

الوحدة: مليون دج

السنوات	الناتج المحلي الخام			تكلفة التحفيزات الجبائية ANDI-ANSEJ
	الاجمالي	ن.م.خارج المحروقات	%	
2001	4 227 113	2 783 185	65.84	45 180
2002	4 522 773	3 045 739	67.34	33 878
2003	5 252 312	3 383 422	64.41	69 246
2004	6 149 116	3 829 293	62.27	43 434
2005	7 561 984	4 209 105	55.66	49 717
2006	8 501 635	4 619 408	54.33	44 173
2007	9 352 886	5 263 577	56.27	39 565
2008	11 043 703	6 046 149	54.74	83 689
2009	9 968 025	6 858 946	68.80	67 356
2010	11 991 563	7 811 206	65.13	93 671
2011	14 588 531	9 346 029	64.06	87 429
2012	16 208 698	10 672 316	65.84	138 489
2013	16 650 180	11 682 162	70.16	87 175
2014	17 242 544	12 584 733	72.98	98 527
2015	16 591 875	13 457 623	81.10	102 322
2016	17889567	14889562	82.35	103558
2018	18995621	15889236	83.2	105887
2019	19855623	16528879	84.21	107889
2020	20012558	17215584	85.01	108552
2021	20255871	18554792	88.96	108957

المصدر: *من إعداد الباحثين:*

– نشرية الديوان الوطني للإحصاء رقم الخاصة بالحسابات الاقتصادية للفترة 2000–2019 متوفر على الرابط http://www.ons.dz *تاريخ الاطلاع 2022/02/16*

– إحصائيات متحصل عليها من طرف وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب مديرية العمليات الجبائية والتحصيل.

جدول رقم 06: تطور تكلفة التحفيزات الجبائية بالنسبة للإيرادات الجباية العادية خلال الفترة (2001-2021)

الوحدة: مليون دج

السنوات	تكلفة التحفيزات الجبائية	الجبائية العادية	ت ت ج/ج ع %
2001	45 180	444 499	10.16
2002	33 878	493 091	6.87
2003	69 246	562 880	12.3
2004	43 434	603 771	7.19
2005	49 717	664 823	7.48
2006	44 173	745 569	5.92
2007	39 565	786 776	5.02
2008	83 689	985 836	8.48
2009	67 356	1 171 718	5.74
2010	93 674	1 309 368	7.15
2011	88 665	1 548 533	5.72
2012	140 078	1 944 573	7.2
2013	93 849	2 072 091	4.53
2014	105 972	2 126 351	4.98
2015	107 551	2 557 301	4.21
2016	72 670	2 564 619	2.83
2017	78 575	3 100 575	2.53
2018	94 075	3 300 750	2.85
2019	95 155	3 575 091	2.66
2020	96558	4889752	1.97
2021	97885	5889756	1.66

***المصدر**: من إعداد الباحثين بناءا على:*

إحصائيات متحصل عليها من طرف: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية والتحصيل

نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط تكلفة التحفيزات الجبائية بالنسبة لإيرادات الجباية العادية خلال فترة الدراسة يمثل 6.61% حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2003 إذ تمثل تكلفة التحفيزات الجبائية 12.3 % من إيرادات الجباية العادية و أدنى قيمة سنة 2016 أين تمثل تكلفة التحفيزات الجبائية 2.83% من إيرادات الجباية العادية أي أن الدولة الجزائرية تتخلى سنويا عن ما يقارب 7 % من إيرادات الجباية العادية.

تظهر علاقة التحفيزات الجبائية بعدد المشاريع الاستثمارية وقيمتها ومناصب الشغل المحدثة في إطار الوكالة الوطنية للاستثمار في الجدول التالي:

جدول رقم 07: علاقة التحفيزات الجبائية بعدد المشاريع الإستثمارية وقيمتها ومناصب الشغل المحدثة في إطار وكالة (ANDI) خلال الفترة (2002-2015)

الوحدة: مليون دج

السنوات	التحفيزات الجبائية	عدد المشاريع	المبالغ (مليون دج)	مناصب الشغل	ت ج / المشاريع	ت ج / المبالغ	ت ج / مناصب الشغل
2002	31 295	478	94 854	29 049	65.47	0.33	1.08
2003	56 451	1601	394 289	33 792	35.26	0.14	1.67
2004	40 485	867	240 118	24 576	46.70	0.17	1.65
2005	44 401	828	197 698	31 584	53.62	0.22	1.41
2006	39 336	2 066	485 856	46 782	19.04	0.08	0.84
2007	30 922	4 189	689 393	85 794	7.38	0.05	0.36
2008	76 283	6 459	1 382 215	88 915	11.81	0.06	0.85
2009	55 364	6 823	494 145	62 979	8.11	0.11	0.88
2010	73 183	3 958	326 978	45 107	18.49	0.22	1.62
2011	56 263	4 452	1 148 858	105 717	12.63	0.05	0.53
2012	89 893	4 732	714 631	63 726	19	0.13	1.41
2013	44 588	6 942	1 795 169	132 257	6.43	0.02	0.34
2014	63 483	8 894	2 164 594	140 408	7.14	0.03	0.45
2015	80 448	7 950	1 473 414	143 330	10.12	0.05	0.56
المتوسط	-	-	-	-	**22.94**	**0.12**	**0.86**

المصدر: *من إعداد الباحثين بناءا على:*

- إحصائيات متحصل عليها من طرف وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية والتحصيل.

- إحصائيات متحصل عليها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عبر الموقع الالكتروني، WWW.ANDI.DZ تاريخ الاطلاع 21-04-2017

ثانيا: تقديم متغيرات الدراسة

نعبر عن المتغير التابع بقيم الاستثمار (INVES) مقدرا بالمليون(د.ج) أو ب(د.ج) حسب نوع الأجهزة بمختلف الفترات، حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمختلف الأجهزة و الفترات، حجم العمالة المستخدمة في إطار التوظيف لمختلف الأجهزة و الفترات، الدخل الوطني الخام معبر عنه بالمليون (د.ج)، حصيلة الضرائب العادية بالمليون (د.ج)، الأرباح المحقق بالمليون (د.ج) و أخيرا رقم الأعمال بالمليون(د.ج).

و تشمل المتغيرات المستقلة كافة الإعفاءات الجبائية الموجهة بهذه المؤسسات و ذلك لمختلف الأجهزة الداعمة لها ضمن مختلف الفترات الدراسة، لمعرفة درجة التفسير و الارتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة، لما لها علاقة و ارتباط و أثر على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المتغيرات المستقلة هي كالتالي:

- T.V.A: الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مقدر بالمليون (د.ج).
- T.A.P: الإعفاء من الرسم على النشاط المهني مقدر بالمليون (د.ج).
- I.B.S: الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات بالمليون (د.ج).
- V.F: الإعفاء من الدفع الجزافي مقدرا بالمليون (د.ج).
- E.R.G.S: الإعفاء من حقوق التسجيل مقدرا بالمليون (د.ج).
- T.F: الإعفاء من الرسم على العقار مقدرا بالمليون (د.ج).
- D.D: الإعفاء من الحقوق الجمروكية مقدرا بالمليون (د.ج).

إلا أن الحقوق الجمروكية تتكون من جزء كبير من الرسم على القيمة المضافة و على هذا الأساس تم إلغاءها في هذه الدراسة.

علما أننا اعتمدنا على المصادر و البيانات التالية: جهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، جهاز الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و المديرية العامة للضرائب، و أن فترة الدراسة هي من 2001 إلى 2019، مستخدما النموذج الانحدار المتعدد للتوزيع المتأخر (ARDL).

ثالثا: اختبار استقرار السلاسل الزمنية[21]

حتى نتمكن من معرفة طبيعة المتغيرات الاقتصادية للسلاسل الزمنية الخامة، لابد من دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية، خاصة عند المتغيرات العشوائية و ذلك من أجل تحديد درجة التأخر حتى نتمكن من الوصول إلى نتائج جيدة ضمن متغيرات مستقرة لأن عدم دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى وجود نتائج زائفة رغم أنها قد تكون نتائج جيدة إحصائيا و قياسيا.

بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews10)، لدينا المنحنيات للمتغيرات، قيم الاستثمار، الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني، الضريبة على أرباح الشركات، عدد العمال، عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حقوق التسجيل، الرسم العقاري، و الدفع الجزافي المنحنيات الملحقة.

كما يتضح من المنحنيات الملحقة فان السلاسل الزمنية غير مستقرة و لإثبات ذلك نستعمل المقاييس العلمية القياسية السالفة الذكر.

إن اختبارات ديكي فولر (الجذر الوحدة سنة 1979) يهدف إلى وضع دليل موحد لمفهوم مبدأ استقرارية السلاسل الزمنية من أجل إلغاء مفهوم العشوائية بفعل متغير الزمن.

فيما يلي نتائج اختبار (D.F) انطلاقا من برنامج (Eviews8):

جدول رقم 08: نتائج اختبار ديكي فولر (D.F) للسلاسل المدروسة

المتغير	المعادلة	t(المحسوبة)	t:المجدولة ل $D.F_{0.05}$	القيم الحرجة	القرار
INVES	1	0.270361	-1.95	0.7900	غير مستقرة
	2	-0.521345	-3.60	0.6089	غير مستقرة
	3	-2.770317	-3.00	0.0137	غير مستقرة
TAP	1	-1.726578	-1.95	0.1005	مستقرة
	2	-2.830738	-3.60	0.0111	غير مستقرة
	3	-2.727519	-3.00	0.0143	غير مستقرة
TVA	1	-0.547352	-1.95	0.5905	غير مستقرة
	2	-1.87518	-3.60	0.0771	غير مستقرة
	3	4.550299	-3.00	0.0001	غير مستقرة
emplois	1	-0.799500	-1.95	0.4339	غير مستقرة
	2	-1.553571	-3.60	0.1377	غير مستقرة
	3	-1.743912	-3.00	0.0992	غير مستقرة
NUM	1	-0.318426	-1.95	0.7538	غير مستقرة
	2	-1.593683	-3.60	0.1284	غير مستقرة
	3	-1.6064	-3.00	0.1277	غير مستقرة
IBS	1	-2.148497	-1.95	0.0448	مستقرة
	2	-4.653652	-3.60	0.0002	مستقرة
	3	-4.9028	-3.00	0.0001	مستقرة
VF	1	0.00	-1.95	1.00	غير مستقرة
	2	-2.2198	-3.60	0.0396	مستقرة
	3	-2.013144	-3.00	0.0602	غير مستقرة
TF	1	-2.398115	-1.95	0.0269	مستقرة
	2	-3.491123	-3.60	0.0026	مستقرة
	3	-3.503728	-3.00	0.0027	مستقرة
ERGS	1	-2.999296	-1.95	0.0074	مستقرة
	2	-3.592443	-3.60	0.0021	مستقرة
	3	-3.817873	-3.00	0.0014	مستقرة

المصدر: *من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الاختبار باستخدام البرنامج (Eviews10).*

نتائج اختبار ديكي فولر أعطت لنا المتغيرات: inves، tva، emplois، tap، num و vf غير مستقرة بمستوى معنوي $\alpha = 5\%$ و أن المتغيرات IBS، ERGS و TFمستقرة بنفس المستوى، غير أن هذه الأخيرة غير مستقرة للمتغير t كمتغير مستقل.

4.4–اختبار ديكي فولر الموسع (A.D.F)[22]

فيما يلي نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (A.D.F)، انطلاقا من نفس البرنامج.

الجدول رقم 09: نتائج اختبار (A.D.F)

Level المستوى				الفرق الأول			
المتغيرات	المعادلة	القيم الحرجة $\alpha = 5\%$	T student	المعادلة	القيم الحرجة $\alpha = 5\%$	T student	القرار
INVES	1	3.40	-1.9662	1	0.062	-1.96	غير مستقرة
	2	2.010	-3.08	2	-3.9347	-3.08	مستقرة
	3	-1.36	-3.75	3	-5.4787	-3.759	مستقرة
TVA	1	0.30	-1.96	1	-8.63	-1.96	مستقرة
	2	-1.26	-3.02	2	-8.8559	-3.02	مستقرة
	3	-5.29	-3.65	3	-8.7402	-3.673	مستقرة
TAP	1	-1.7265	-1.95	1	-6.614	-1.960	مستقرة
	2	-2.8307	-3.020	2	-6.44	-3.029	مستقرة
	3	-2.7275	-3.658	3	-6.368	-3.67	مستقرة
IBS	1	-0.915	-1.9601	1	-4.25	-1.96	مستقرة
	2	-4.65	-3.0206	2	-4.4715	-3.065	مستقرة
	3	-4.90	-3.658	3	-5.838	-3.733	مستقرة
NUM	1	-1.136	-1.96	1	-3.2630	-1.96	مستقرة
	2	-3.27	-3.040	2	-3.179	-3.052	مستقرة
	3	-3.158	-3.6908	3	-4.793	-3.79	مستقرة
TF	1	-2.398	-1.959	1	-6.96	-1.96	مستقرة
	2	-3.49	-3.20	2	-6.76	-3.029	مستقرة
	3	-3.503	-3.65	3	-6.73	-3.67	مستقرة
VF	1	-1.43	-1.96	1	-2.215	-1.96	مستقرة
	2	-2.525	-3.05	2	-2.12	-3.06	مستقرة
	3	-3.87	-3.71	3	-2.26	-3.73	مستقرة
emplois	1	-0.799	-2.68	1	-2.955	-1.96	مستقرة
	2	-2.83	-3.04	2	-2.877	-3.83	مستقرة
	3	-1.73	-3.65	3	-2.794	-3.67	مستقرة
ERGS	1	-2.99	-1.9614	1	-7.96	-1.96	مستقرة
	2	-3.81	-3.04	2	-7.73	-3.02	مستقرة
	3	-7.84	-3.69	3	-7.59	-3.67	مستقرة

المصدر: *من إعداد الباحثين استنادا على نتائج الاختبار باستخدام البرنامج الإحصائي.*

نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) أعطت لنا أن جميع المتغيرات لسلاسل الزمنية كانت غير مستقر، و عندما استعملنا الفرق الأول أي بتأخر 1 فإن جميعها ساكنة من الدرجة الأولى.

الجدول رقم 10: نتائج اختبار (A.D.F).

المتغيرات	المعادلة	المستوى (Level)			الفرق الأول		
		القيم الحرجة 5%	T student		القيم الحرجة 5%	T student	القرار
L INVES	1	1.486	-1.96		-2.34	-1.96	مستقرة
	2	-3.48	-3.08-(مستقرة)		-2.03	-3.09	غير مستقرة
	3	-2.10	-3.75		-5.29	-3.73	مستقرة
L TVA	1	1.45	-1.96		-6.01	-1.96	مستقرة
	2	-3.51	-3.04- (مستقرة)		-6.66	-3.04	مستقرة
	3	-4.71	-3.67- (مستقرة)		-7.57	-3.69	مستقرة
L TAP	1	0.50	-1.96		-4.65	-1.96	مستقرة
	2	-2.73	-3.02		-4.62	-3.04	مستقرة
	3	-2.38	-3.67		-4.76	-3.69	مستقرة
L VF	1	-1.14	-1.98		-0.62	-1.98	غير مستقرة
	2	-1.1	-3.25		-0.38	-3.25	غير مستقرة
	3	0.95	-4.00		-5.16	-4.24	مستقرة
L IBS	1	0.56	-1.96		-4.97	-2.70	مستقرة
	2	-6.76	-3.02- (مستقرة)		-4.94	-3.05	مستقرة
	3	-6.37	-3.67- (مستقرة)		-4.98	-3.71	مستقرة
L TF	1	-0.58	-1.96		-7.26	-1.96	مستقرة
	2	-3.11	-3.04- (مستقرة)		-7.06	-3.05	مستقرة
	3	-3.09	-3.69		-7.64	-3.71	مستقرة
L Couts Exo	1	1.62	-1.96		-6.166	-1.96	مستقرة
	2	-3.58	-3.04- (مستقرة)		-6.85	-3.04	مستقرة
	3	-4.25	-3.67- (مستقرة)		-7.74	-3.69	مستقرة
L PIB	1	0.90	-1.96		-3.84	-1.96	مستقرة
	2	-0.91	-3.02		-3.88	-3.04	مستقرة
	3	-1.99	-3.67		-3.79	-3.69	مستقرة
Emplois	1	0.33	-1.96		-2.70	-1.96	مستقرة
	2	-1.69	-3.04		-2.71	-3.04	غير مستقرة
	3	-1.096	-3.67		-3.28	-3.73	غير مستقرة
L Impôts ordin	1	2.44	-1.96		-1.48	-1.96	غير مستقرة
	2	-0.96	-3.02		-5.51	-3.04	مستقرة
	3	-2.58	-3.67		-5.41	-3.69	مستقرة
NUM	1	0.82	-1.96		-2.63	-1.96	مستقرة
	2	-1.05	-3.04		-2.76	-3.04	غير مستقرة
	3	-2.18	-3.69		-3.37	-3.71	غير مستقرة
ERGS	1	-1.49	-1.96		-7.26	-1.96	مستقرة
	2	-2.24	-3.04		-7.04	-3.04	مستقرة
	3	-3.81	-3.67- (مستقرة)		-6.95	-3.69	مستقرة

المصدر: *من إعداد الباحثين بناءا على نتائج الاختبار (ADF) من نفس البرنامج.*

من خلال الجدول رقم 10 نلاحظ أن المتغيرات: LINVES، LTVA، LTAP، LIBS، LTF، LCouts Exo، LPIB، Impôts ordin و ERGS مستقرون عند الفرق الأول بينما المتغيرات:

LVF، LImpôts ordin و NUM مستقرون عند الفرق الثاني، و ذلك عند المستوى المعنوي 5%، و لتأكد من هذه النتائج الاختبار سوف نستعمل اختبار فيليب بيرون لنفس المستوى المعنوي.

و نظرا لعدم استقرار السلاسل الزمنية فان نتائج التقدير للمعادلة الخطية زائفة، ضف إلى ذلك أن معظم المتغيرات المستقلة جاءت غير معنوية عن طريق اختبار (T-Student)، و على هذا الأساس سوف نعدل التقدير بطريقة (ARDL) من أجل أن يعطينا أفضل تقدير ممكن، و في هذا الإطار نقوم بتقدير ثلاث معادلات (ARDL)، للمتغيرات التابعة (INVES، BIC و CA).

الجدول رقم 11: تقدير أثر الامتيازات الجبائية على المؤسسات الاستثمارية.

TAP(-1) **T**	**TVA(-1)** **T**	**D(TVA(-1))** **T**	**D(TAP(-1))** **T**	**D(INV(-1))** **T**	الثابت **T**	**المعاملات**
-16.76 $(-7.63)^{***}$	-2.38 $(8.55)^{**}$	9.8 $(1.56)^{***}$	15.36 $(8.52)^{***}$	-0.59 $(-1.4)^{***}$	175541 $(9.19)^{***}$	**معادلة ARDL 1**
D.W	F	$\overline{R}^2$	R^2	INV(-1) T	e(01)	**المعاملات**
1.35	$(4.75)^{n}$	1	1	0.17 $(3.03)^{***}$	1 $(4.10)^{***}$	**معادلة ARDL 1**

Cusum Test 5%	LM Test	LM Test	LM Test	LM Test	χ^2	Wald Test	SC	AIC	**التقدير**
داخل المجال سالب	$P(\chi^2)$=0.00	$P_{(F)}$=0.00	χ^2=16.80	F=6430	P=0.00	F=0.00	-40.18	-40.55	**معادلة ARDL 1**

$t_{(0.01)Table}$=2.90; $t_{(0.05)Table}$=2.11; F(0.01)=4.25; DW=[D_L=0.67 ;D_L= 2.10].

الجدول رقم 12: تقدير أثر الامتيازات الجبائية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

e(01) **T**	**LCouexo(-1)** **T**	**D(BIC(-1))** **T**	**D(LCouexo(-1))** **T**	**D(LBIC(-1))** **T**	الثابت **T**	**المعاملات**
2.50 (0.42)	-0.01 (-0.05)	6.28 $(-2.3)^{**}$	-0.71 (-1.17)	0.03 (0.10)	1.50 (0.53)	**معادلة 2ARDL**

Wald Test	S.C	AIC	D.W	F	$\overline{R}^2$	R^2	**المعاملات**
F=1.76	3.06	2.76	2.48	3.91	0.46	0.62	**معادلة 2ARDL**

Cusum Test 5%	LM Test	LM Test	LM Test	LM Test	χ^2	**التقدير**
داخل المجال	χ^2=2.78	F=1.99	$P(\chi^2)$=0.09	$21P_{(F)}$=0.	0.17P=	**معادلة 2ARDL**

$t_{(0.05)Table}$=2.101; F(4.18)=2.93; DW=[d_L=0.69 ;d_u= 1.97].

الجدول رقم 13: تقدير أثر الامتيازات الجبائية على المؤسسات الصغرى و المتوسطة.

e(01)	LCouexo(-1) T	CA(-1) T	D L(Couexo(-1)) T	D L(CA(-1)) T	الثابت T	المعاملات
7.6 (2.28)	-0.26 (0.14)*	-1.5 (-2.60)**	-0.27 (-1.11)	0.07 (0.31)	3.30 (2.24)	معادلة ARDL 3
S.C	AIC	D.W	F	$\overline{R}^2$	R^2	المعاملات
2.04	1.74	1.58	4.43	0.50	0.64	معادلة ARDL 3
Cusum Test 5%	LM Test	LM Test	LM Test	LM Test	χ^2	Wald Test	التقدير
داخل المجال	$P(\chi^2)$=0.20	$0.32P_{(F)}$=	χ^2=1.57	F=1.05	1.34	F=0.67	معادلة ARDL 3

$t_{(0.05)Table}$=2.101; F(4.18)=2.93; DW=[d_L=0.69 ;d_u= 1.97].

نلاحظ من خلال الجدول رقم 11 للنموذج 1 (المتغير التابع: الاستثمار)، أن معلمة المتغيرة المستقلة: الاستثمار و المبطئة بفترة زمنية 1 جاءت مرنة و سالبة أي أن العلاقة بين المتغير التابع و المتغير المستقل هي علاقة عكسية بنسبة حوالي 60%، أما باقي المتغيرات المستقلة جاءت غير مرنة، أما فيما يخص الجانب الإحصائي فان معالم النموذج ككل جاءت معنوية بنسبة (1%) حسب قيمة فيشر (F=4.75)[30]، كما نلاحظ من الجدول نفسه أن قيمة (DW=1.35) تنتمي إلى المجال [d_L=0.67,d_u=2.10] أي لمنطقة يكون فيها القرار غير حاسم و أمام مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، و لذلك صار من الضروري التأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي باستخدامنا اختبار (Breush Gogfrey): يعطينا النتائج التالية: Prob F(7.9)=0.492، ($Pro(\chi^2)_{(7)}$=0.38)، (Pro s.s(χ^2) =0.71) حيث يتضح من هذه الاحتمالات أنها أكبر من (0.05) مما يعني قبول الفرضية (H_0: e=0) أي ليس هناك ارتباط ذاتي للأخطاء، كما يبين اختبار (Breush Pagan) قبول كذلك فرضية تجانس تباين الأخطاء (H_0:$\sigma^2_1=\sigma^2_2=\ldots=\sigma^2_n$) أي الاحتمال (Prob=0.38>0.05)، و لتبيين ذلك نجد أن معامل التحديد (R^2=1) أكبر من مصفوفة الارتباط البسيط التي تساوي (0.07- و 0.79 و 0.06-) حسب اختبار Khein.

أما فيما يخص الإحصائية T-Student للمتغيرات المستقلة جاءت كلها معنوية بنسبة 1% أي أننا نقبل الفرضية H_1 ضد H_0، ضف إلى ذلك فان الإحصائيتين AIC و SC جاءتا بقيم سالبة (آخذتا أصغر قيمة ممكنة) و بالتالي نقبل النموذج ككل.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 12 للنموذج 2 (المتغير التابع: الأرباح)، أن معالم المتغيرات المستقلة: الثابت، الأرباح المبطئة بفترة زمنية 1 و الإعفاءات الجبائية المبطئة بفترة زمنية 1 جاءتا مرنة و موجبة أي أن العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة هي علاقة طردية بنسبة 71% و هي مطابقة للتوقعات النظرية ، أما فيما يخص الجانب الإحصائي فان معالم النموذج ككل جاءت معنوية بنسبة (1%) حسب قيمة فيشر (F=3.91)، كما نلاحظ من الجدول نفسه أن قيمة (DW=2.48) حيث لا تنتمي إلى المجال [d_L=0.69,d_u=1.97] أي عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء و بالتالي فان الصيغة الرياضية صحيحة.

خاتمة:

لقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج أهمها:

- تتمثل التحفيزات الجبائية في مجموع الإعفاءات والتخفيضات الضريبية وإسقاطات من القاعدة الضريبية إلى جانب أسعار تفضيلية الهدف منها تشجيع الاستثمار وتوجيهه نحو القطاعات والمناطق المراد تنميتها في ظل توفر المناخ الملائم للاستثمار.[23]
- يعبر مناخ الاستثمار عن مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لتحفيز وتوطين الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، فالدولة التي يتمتع مناخها الاستثماري بأكبر درجة من الاستقرار السياسي، الاقتصادي والاجتماعي) ولها بنية تحتية متينة، إضافة لما تقدمه من إعفاءات وحوافز وامتيازات هي التي تستحوذ على أكبر قدر من الاستثمار سواء كانت المحلية أو الأجنبية.[24]
- تعتبر التحفيزات الجبائية كعامل مكمل للمناخ الاستثماري حيث بتوفرها تحفز المستثمرين المحليين والأجانب على إقامة مشاريعهم الاستثمارية.[25]
- تستهدف التحفيزات الجبائية تشجيع وتوجيه الاستثمار خارج قطاع المحروقات ومن ثم زيادتها في تكوين الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، لكن تؤكد الإحصائيات المتحصل عليها أن الإطار العام للسياسة الاستثمارية في الجزائر القائمة على سياسة التحفيز تعتمد على القطاعات التجارية والخدماتية وخصوصا قطاع النقل على حساب القطاعات الإنتاجية كقطاع الصناعة والزراعة، ومرد ذلك كونهما من الاستثمارات طويلة الأجل وذات العائد المنخفض في بداية حياتها الإنتاجية، ما يعني قصور التحفيزات الجبائية في تحقيق التخصيص المتوازن للاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تكوين الناتج المحلي الخام .[26]
- إن انتهاج سياسة التحفيزات في الجزائر قائمة على التعميم أو التشابه بين القطاعات، الأمر أضعف دورها التوجيهي للاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية وهو ما حال دون تحقيق التنويع الاقتصادي، فضلا عن سلبيات أخرى أبرزها:

–منح تحفيزات لمشاريع من طبيعتها أنها مربحة ومغرية للمستثمرين ما يجعل التحفيزات الجبائية الممنوحة لها شكل من أشكال تبديد المال العام؛[27]

–منح تحفيزات لأنشطة وقطاعات ليس لها أي إسهامات في دفع عجلة التنمية؛

–المساواة بين قطاعات تتفاوت أهميتها ؛

–قطاعات يعتبر العبء الضريبي فيها منخفضا.

- إن سياسة التحفيزات الجبائية في الجزائر لم تتمكن إلى حد كبير من تحقيق أهدافها المعلن عنها خاصة فيما يتعلق بتشجيع وتوجيه الاستثمار بل أصبحت توفر مناخا للتحايل والتلاعب والتهرب الضريبي حيث أن بعض المستثمرين يقدمون طلبات الاستفادة من التحفيزات الجبائية وعند انتهاء فترة الإعفاء يقومون بتغير أنشطتهم أو التوقف عنها كليا. [28]
- هيكل الإعفاء من ضريبة الرسم على القيمة المضافة يمثل الجزء الأكبر من الإعفاءات الجبائية يليها الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ثم الإعفاء من الرسم على النشاط المهني[29].
- إن الجهازين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) هما الأكثر تمثيلا لهذه الدراسة مقارنة بالأجهزة الأخرى (CNAC و ANGEM) نظرا لقدم نشأتهما ووزن حجم الإعفاءات الجبائية الممنوحة في إطارهما.[30]

الاقتراحات والتوصيات

على ضوء النتائج النظرية والتطبيقية التي تم التوصل إليها فإن الباحثة تضع بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في فعالية سياسة التحفيزات الجبائية في الجزائر:

- التخلي عن سياسة التحفيزات المعممة، لما فيها من مساس بمبدأ العدالة الضريبية من جهة وتعطيل الدور التوجيهي للضريبة من جهة أخرى، وتبني سياسة انتقائية تبعا لطبيعة النشاط ونوعه وأهميته للحد من الاستثمارات غير المنتجة عن طريق:

–تحديد أهداف المجتمع تبعا لأولويتها؛

–حديد إسهامات كل قطاع اقتصادي، ثم تقرير الحوافز الضريبية الملائمة لكل قطاع تبعا لأهميته؛

–تقرير العقوبات لمنع استخدام التحفيزات الجبائية بشكل يحول دون تحقيق الآثار المرغوبة منها.

- منح التحفيزات الجبائية على مراحل، وعلى أساس مستوى أداء المشروع، وإلغائها في حال بروز مؤشرات على عدم جديته، ما يحد على الأقل من خسائر الخزينة العمومية في حال اقتصارها على التحفيزات الممنوحة في مرحلة ما.
- تفعيل دور الإدارة الضريبية في إنجاح سياسة التحفيزات الجبائية من خلال مواجهة التهرب الضريبي الذي يتخذ من سياسة التحفيز منفذا له.
- يجب على الدولة عند إقرار منح التحفيزات الجبائية أن تأخذ بعين الاعتبار مدى استفادتها من هذه الامتيازات.
- التقييم الدوري لتكلفة التحفيزات الجبائية لمعرفة مدى نجاحها في تحقيق أهدافها من خلال قيام الحكومة سنويا بإعداد ميزانية خاصة بتكلفة الحوافز ومقارنتها بالاستثمارات المحققة من جراء التحفيز وانعكاساتها على اقتصاد الوطني لتفعيل الأساليب الناجعة منها والتخلي عن الأدوات تثبت النتائج فشلها ، لأن هذه التكاليف تعني إيرادات ضريبية ضائعة ، ما لم تحقق الهدف الذي لأجله تنازلت الدولة عنها كما يجب إعداد تقارير مفصلة وبصفة منتظمة وتصنيفها بحسب طبيعة كل ضريبة ، وطبيعة القطاع المستفيد منها، وفي كثير من الدول مثل المغرب مثلا ترفع هذه التقارير إلى البرلمان لتقوم بدراستها لجان متخصصة كما، تقوم بفحصها المجالس الوطنية للمحاسبة، وتقوم مؤسسات بحوث اقتصادية مستقلة بإجراء تحليلات للأثار الاقتصادية المترتبة عنها وتقييم مدى كفاءتها.
- ضرورة توفير مناخ استثماري أكثر ملائمة من خلال إصلاح النظام المالي والمصرفي ومكافحة الفساد والبيروقراطية، وتوفير البنية التحتية التي يتطلبها النشاط الاقتصادي والذي يمثل هدفا استراتيجيا تسعى تحقيقه جميع الدول إلى جانب تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار.

قائمة المراجع:

1- المؤلفات :

1. أحمد زكرياء صيام، مبادئ الاستثمار، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2003.
2. المرسى السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
3. المرسي السيد الحجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية الإسكندرية، . 2006
4. المرسي السيد الحجازي النظم و القضايا الضريبية المعاصرة ، اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، 2004.
5. الوليد صالح عبد العزيز، دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمارات في ظل التطورات العالمية المعاصرة، دار النهضة العربية، مصر، 2003 .
6. بن ضيف محمد عدنان، مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الاسلامية، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
7. بودهان محمد، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، دار الملكية، الجزائر، .2000
8. بوعون يحياوي نصيرة ، جباية المؤسسات، منشورات الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2011 .
- حامد العربي الحضيري، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، مصر،2000.
9. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 .
10. حامد عبد المجيد دراز السياسات المالية ، الطبعة الثالثة الدار الجامعية ،الإسكندرية، 1999 .
11. حسان نوفل، التحكيم في منازعات عقود الاستثمار، دار هومة للنشر الجزائر . 2010
12. حسين، على خربوش و أخرون، الاستثمار و التمويل بين النظرية والتطبيق، الشركة الدولية للتجهيزات و الخدمات الهندسية و المكتبية، الأردن، 1996.
13. حسين بني هاني، حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي، دراسة مقارنة، دار الكندي للنشر و التوزيع الأردن، 2004.
14. *Régis bourbonnais-économétrie: Manuel et exercices corrigés, gen édition. Eléments d'analyse des séries temporelles.*
15. *Regis Bourbounnais,économétrie, 6ème édition, Dunod, Paris, 2005.*
16.

2- المقالات :

17. *Rachedi Akila et Bia chabane, 2014 Identification des facteurs déterminant l'Innovation au sein des PME, algériennes, une recherche empirique (cas du secteur agroalimentaire de Bejaia).colloque International, université Lyon 3.*
18. *OCDE, Perspectives de l'OCDE sur les PME, Paris., 2000.*

3- الأطروحات :

19. بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر و أثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008 .
20. رحال نصر، سياسات مكافحة الغش والتهرب الضريبي، دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2014 .
21. رمضاني لعلا، أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ظل الاصلاحات الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002 .
22. شعباني لطفي، دور التحفيز الجبائي و الإدخال البورصي في تنشيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في إدارة الاعمال، جامعة الجزائر 03، 2013 ص157.
23. عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، . 2005
24. علي صحراوي، مظاهر الجباية في الدول النامية وأثرها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الجبائي، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992 .

25.مليكاوي مولود، الإنفاق الضريبي في الجزائر بين أفاق التحريض الاستثماري وتحديات التهرب الضريبي من الفترة 1992-2008، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010 .

26.منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2006 .

27.ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على المؤسسة والتحريض الاستثماري، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

28.ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.

29.*AINOUCHE mohand cherif 1992, la Fiscalité instrument de développement économique, contribution à une approche économique de la réforme Fiscale dans les pays en développement, référence au cas A algérienne, thèse doctorat d'état, institut des sciences économiques, université d'Alger.*

30.*BOUDERBALA Mohamed Abdou 2000, la réforme Fiscale en Algérie thèse de doctorat d'état, université de paris panthéon, Sorbonne, France.*

31.*MESSAR Moncef (2007), Essai de modélisation du comportement du taux de change algérien (1990-2003) par la méthode de VAR, thèse de doctorat d'état en science économique, université d'Alger*

32.

4- المداخلات :

33.زواق الحواس - الكفاءة الاستخدامية لسياسة التحفيز الضريبي في تنمية وتوجيه الاستثمار ،تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، العدد 16 سنة 2016 .

34.سعادة فاطمة ومسعودي خيرة- الرسم على القيمة المضافة في التشريع الجزائري- دراسة تاريخية مجلة العلوم الإسلامية والحضارة العدد 08 جوان 2018 .

35.شعباني لطفي وزرقواد وسام، واقع الحوافز الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ودورها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 02، المجلد 05، العدد 02، 2016 .

36.كرامة مروة، رايس حدة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، العدد 12، سنة 2012.

37.محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 06 (السداسي الأول 2009) .

38.مصطفى طويطي وأخرون، تجربة التمويل الأصغر في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد 07 جوان 2017

39.منصوري الزين، واقع وأفاق الاستثمار في الجزائر مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشف، الجزائر، العدد 02، سنة 2005.

40.منور أو سرير و نذير عليان - حوافز الاستثمار الخاص المباشر - مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر العدد02 ، 2005.

41.ناصر بوشارب وإلهام موساوي، تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمشاريع النسوية الخاصة بالبناء والأشغال العمومية دراسة حالة ولاية سطيف، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 03، جوان 2015.

5-التقارير:

42.*Algérie Press Service, l'Economie Mensuel Economique, n°17, Septembre, 1994, éd, A.P.S*

43.*C.N.E.S 1998,Rapport préliminaire sur les éffets économiques et sociaux du programme d' ajustement structurel, ALGER.*

44.*C.N.E.S 2001, L'évolution à imprimer à la gestion des finances locales dans une perspective d'économie de marché, juilet, ALGER.*

45.*C.N.E.S 2004, Rapport : le secteur informel, illusions et réalités, juin.*

6–مواقع الانترنت:

46. *Quick Projet, "comment créer votre entreprise",www.ansej.dz 2014*

47. *مجموعة البنك الدولي ، مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ودفع الضريبة مشارح على الموقع الالكتروني http//:data.albankaldawl.org : تاريخ التحميل 16و2021/03/17 .*

48. *الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، نظام الحث على الاستثمار، نظام عام متوفرة على الموقع www.andi.dz تاريخ الخروج 2021/03/14.*

49. *الموقع الرسمي للإحصائيات البنك الدولي http://data.albankadawli.org le16- 17/03/2021*

50. *الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لترقية التشغيل.2021 www.ansej.dz*

51. *إحصائيات منذ إنشاء ANGEM إلى غاية 012/31 2021/محمل على الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.14/03/2021 www.angem.dz*

52. *الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.http://www.angem.dz 14/03/2021*

53. *http://www.nadaa.dz .net/lib/lis,21.doc /25/04/2021.*

الهوامش:

[1] *المرسى السيد حجازي، **النظم الضريبية بين النظرية و التطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية،1998.*

[2] *المرسي السيد الحجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006.*

[3] *المرسي السيد الحجازي **النظم و القضايا الضريبية المعاصرة** ، اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، 2004.*

[4] *الوليد صالح عبد العزيز، **دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمارات في ظل التطورات العالمية المعاصرة**، دار النهضة العربية، مصر، 2003.*

[5] *بن ضيف محمد عدنان، **مقومات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الاسلامية**، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013*

[6] *بودهان محمد، **الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر**، دار الملكية، الجزائر، 2000.*

[7] *بوعون يحياوي نصيرة ، **جباية المؤسسات**، منشورات الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2011.*

*حامد العربي الحضيري، **تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، مصر**،2000.*

[8] *حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.*

[9] *حامد عبد المجيد دراز **السياسات المالية** ، الطبعة الثالثة الدار الجامعية ،الإسكندرية، 1999*

[10] *حسان نوفل، **التحكيم في منازعات عقود الاستثمار**، دار هومة للنشر الجزائر 2010*

[11] *رحال نصر، **سياسات مكافحة الغش والتهرب الضريبي، دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2014.*

[12] *حسين، على خربوش و أخرون، **الاستثمار و التمويل بين النظرية والتطبيق**، الشركة الدولية للتجهيزات و الخدمات الهندسية و المكتبية، الأردن، 1996.*

[13] *علي صحراوي، **مظاهر الجباية في الدول النامية وأثرها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الجبائي**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992.*

[14] مليكاوي مولود، **الإنفاق الضريبي في الجزائر بين أفاق التحريض الاستثماري وتحديات التهرب الضريبي من الفترة 1992–2008**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3،2010 .

[15] منصوري الزين، **آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2006.

[16] ناصر مراد، **الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على المؤسسة والتحريض الاستثماري**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

[17] بعداش عبد الكريم، **الاستثمار الأجنبي المباشر و أثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 2005**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

[18] رمضاني لعلا، **أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ظل الاصلاحات الاقتصادية حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002.

[19] شعباني لطفي، **دور التحفيز الجبائي و الإدخال البورصي في تنشيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في إدارة الاعمال ، جامعة الجزائر 03، 2013 ص157.

[20] عباس محرزي، **نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي**، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2005 .

[21] Régis bourbonnais-économétrie: Manuel et exercices corrigés, gen édition. Eléments d'analyse des series temporelles.

[22] Regis Bourbounnais,économétrie, 6ème édition, Dunod, Paris, 2005.

[23] زواق الحواس – **الكفاءة الاستخدامية لسياسة التحفيز الضريبي في تنمية وتوجيه الاستثمار ،تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، العدد 16 سنة 2016.

[24] سعادة فاطمة ومسعودي خيرة– **الرسم على القيمة المضافة في التشريع الجزائري –دراسة تاريخية** –مجلة العلوم الإسلامية والحضارة العدد 08 جوان 2018.

[25] شعباني لطفي وزرقواد وسام ،**واقع الحوافز الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ودورها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 02، المجلد 05، العدد 02، 2016.

[26] كرامة مروة، رايس حدة، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، العدد 12، سنة 2012.

[27] محمد طالبي، **أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 06 (السداسي الأول 2009).

[28] مصطفى طويطي وأخرون، **تجربة التمويل الأصغر في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد 07 جوان 2017

[29] منصوري الزين، **واقع وأفاق الاستثمار في الجزائر –**مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشف، الجزائر، العدد 02، سنة2005.

[30] ناصر بوشارب وإلهام موساوي، **تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمشاريع النسوية الخاصة بالبناء والأشغال العمومية دراسة حالة ولاية سطيف**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 03، جوان 2015.